

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/ICNP/3/10
21 January 2014

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



اللجنة الحكومية الدولية المفتوحة العضوية
المخصصة لبروتوكول ناغويا بشأن الحصول
على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف
للمنافع الناشئة عن استخدامها

الاجتماع الثالث

بيونغ شانغ، جمهورية كوريا، 24-28 فبراير/شباط 2014
البند 2-4 من جدول الأعمال المؤقت*

المعلومات والآراء حول إعداد وتحديث واستخدام البنود التعاقدية النموذجية القطاعية والمتعددة القطاعات،
ومدونات السلوك الطوعية، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات والمعايير

مذكرة من الأمين التنفيذي

مقدمة

1- تقتضي المادتان 19 و 20 من بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها (البروتوكول)، بأن تشجع الأطراف، حسب الاقتضاء، على إعداد وتحديث واستخدام بنود تعاقدية نموذجية قطعية ومتعددة القطاعات، ومدونات السلوك الطوعية، والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات و/أو المعايير (المادتان 19(1) و 20(1)). وتقتضي المادتان أيضا أن يجري مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا تقييما دوريا لاستخدام هذه الأدوات (المادتان 19(2) و 20(2)). وعلى مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول أن ينظر أيضا في اعتماد مدونات سلوك محددة، ومبادئ توجيهية وأفضل الممارسات و/أو المعايير (المادة 20(2)).

2- ودعا مؤتمر الأطراف، في اجتماعه الحادي عشر، الأطراف، والحكومات الأخرى، والمنظمات الدولية، والمجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة المعنيين إلى تزويد الأمين التنفيذي بمعلومات عن البنود التعاقدية النموذجية، ومدونات السلوك، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات و/أو المعايير. وطلب إلى الأمين التنفيذي إتاحة هذه المعلومات من خلال المرحلة التجريبية لغرفة تبادل معلومات الحصول وتقاسم المنافع، وتجميع وتحليل وهيكله هذه المعلومات لينظر فيها الاجتماع الثالث للجنة الحكومية الدولية لبروتوكول ناغويا (اللجنة الحكومية الدولية) (المقرر 1/11 ألف، الفقرتان 5 و 6).

3- ودعا الأمين التنفيذي إلى تقديم آراء و/أو معلومات ذات صلة عن المادتين 19 و20، وذلك في الإخطار 003-2013 (ref. No. SCBD/SEL/ABS/VN/BG/81188)، المؤرخ 17 يناير/كانون الثاني 2013، وكذلك في الرسالتين التذكيريتين المؤرختين 16 مايو/أيار و2 أغسطس/آب 2013. واستجابة لذلك، تم استلام تقديمات من سبعة أطراف وهي: الصين، وإثيوبيا والاتحاد الأوروبي، وغينيا - بيساو، والهند، واليابان ونيجيريا؛ ومن منظمة حكومية دولية واحدة وهي المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو)؛ ومن ست منظمات وهي المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي؛ والغرفة التجارية الدولية؛ وPlantwise؛ وحدائق النباتات الملكية، كيو، واتحاد أخلاقيات التجارة البيولوجية (UEBT) والجامعة الكاثوليكية في لوفان.

4- وأدرج الاتحاد الأوروبي، كجزء من تقديمه، معلومات كان قد طلبها من أصحاب المصلحة والمستخدمين المعنيين بخصوص أي تطورات في مجالات عمل كل منهم تتعلق بإعداد وتحديث واستخدام البنود التعاقدية النموذجية القطاعية والمشاركة بين القطاعات، ومدونات السلوك الطوعية، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات والمعايير. وبناء عليه، تضمن التقديم من الاتحاد الأوروبي أيضا معلومات من: كونسورتيوم مرافق التصنيف الأوروبية (CETAF)؛ والرابطة الأوروبية لصناعة الأدوية الذاتية؛ وصناعة الأعشاب النباتية الألمانية؛ والمؤسسة الألمانية للبحوث (DFG)؛ والرابطة الأوروبية للبذور؛ والرابطة الألمانية لصناعة التكنولوجيا الحيوية؛ ورابطة الشركات الصيدلانية القائمة على البحوث في ألمانيا؛ واتحاد الصناعات والرابطات الصيدلانية الأوروبية والاتحاد الدولي للصناعات والرابطات الصيدلانية؛ والبنية التحتية للبحوث في مجال الموارد الميكروبية؛ والشبكة الدولية لتبادل النباتات؛ وحدائق النباتات الملكية، كيو؛ واتحاد أخلاقيات التجارة البيولوجية (UEBT).

5- وتضمن التقديم من اليابان معلومات عن الاجتماع غير الرسمي لتنفيذ المادتين 19 و20 من بروتوكول ناغويا الذي نظّمته في مارس/آذار 2013. واشتمل ذلك على دراسة أجراها معهد الدراسات العليا بجامعة الأمم المتحدة أعد لهذا الاجتماع وكذلك تقرير ذلك الاجتماع. وأُتيحت الوثيقتان بوصفهما الوثيقتين الإعلاميتين (UNEP/CBD/ICNP/3/INF/2 وUNEP/CBD/ICNP/3/INF/3). وتضمنت الدراسة عرضا عاما عن عدد من مختلف البنود التعاقدية النموذجية، ومدونات السلوك، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات والمعايير.

6- وستتاح التقديمات على العنوان التالي <http://www.cbd.int/icnp3/submissions/> وستقدم الأمثلة الفعلية للبنود التعاقدية النموذجية، ومدونات السلوك الطوعية، وأفضل الممارسات والمعايير من خلال غرفة تبادل معلومات الحصول وتقاسم المنافع.¹

7- ويمكن تقسيم محتوى التقديمات عموما إلى فئتين: معلومات عن البنود التعاقدية النموذجية، ومدونات السلوك، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات والمعايير من ناحية، وآراء حول كيفية تنفيذ مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول للتكليف المنود به بموجب المادتين 19 و20، من ناحية أخرى. وبناء عليه، يلخص القسم الأول من هذه الوثيقة المعلومات المقدمة عن الأنواع المختلفة من الأدوات هذه، بينما يلخص القسم الثاني الآراء التي تم الاعراب عنها حول دور مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول فيما يتعلق بالفقرة 2 من كلا المادتين 19 و20. ويقترح القسم الثالث لعض المسائل لنظر الاجتماع الثالث للجنة الحكومية الدولية.

¹ ستتاح الأدوات من خلال قسم المكتبة الافتراضية في غرفة تبادل معلومات الحصول وتقاسم المنافع: <http://absch.cbd.int/>

أولاً - معلومات عن البنود التعاقدية النموذجية، ومدونات السلوك، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات والمعايير

8- تضمن عدد من التقديمات أمثلة لبنود تعاقدية نموذجية، ومدونات سلوك طوعية، وأفضل الممارسات والمعايير. وكانت هذه على النحو التالي:

(أ) "اتفاق بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها ... المبرم بين معهد حفظ التنوع البيولوجي في جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية و...";

(ب) "مدونة السلوك للحصول على الموارد الجينية والمعارف المجتمعية وتقاسم المنافع في إثيوبيا";

(ج) "دليل للحصول على الموارد الجينية والمعارف المجتمعية وتقاسم المنافع في إثيوبيا";

(د) أدلة للمستخدمين بشأن الحصول على الموارد الجينية في اليابان";

(هـ) مدونة السلوك وأفضل الممارسات في مجال الحصول وتقاسم المنافع التابعة لكونسورتيوم مر افق

التصنيف الأوروبية (CETAF)؛

(و) "المبادئ التوجيهية لأعضاء اتحاد الصناعات والرابطات الصيدلانية الأوروبية بشأن الحصول على

الموارد الجينية والتقاسم المنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها";

(ز) مدونة السلوك الدولية المتعلقة بتنظيم الاستعمال المستدام وإمكانات الحصول على الكائنات الحية

الدقيقة";

(ح) "STD01 - معيار أخلاقيات التجارة البيولوجية - 11-04-2012 (UEBT)";

(ط) "مبادئ براءات الاختراع والتنوع البيولوجي التابعة لاتحاد أخلاقيات التجارة البيولوجية (UEBT)";

(ي) "التقاسم العادل والمنصف للمنافع: دليل بشأن تقييم السياسات والممارسات وفقا لسلاسل إمدادات

العناصر الطبيعية" (اتحاد أخلاقيات التجارة البيولوجية (UEBT))";

(ك) "اتفاق نموذجي بشأن الحصول على الكائنات البحرية الدقيقة وتقاسم المنافع MicroB3";

(ل) "المبادئ التوجيهية: الحصول وتقاسم المنافع في المشروعات البحثية" (المنظمة الدولية للتنوع

البيولوجي).

9- وأشار عدد من التقديمات أيضا إلى الأدوات القائمة. فقد أشارت الهند إلى أن قواعد التنوع البيولوجي فيها

تتص على أربعة نماذج: (أ) طلب للحصول على الموارد البيولوجية والمعارف التقليدية المرتبطة بها؛ (ب) وطلب

لتحويل نتائج البحوث؛ (ج) وطلب لتطبيق حقوق الملكية الفكرية؛ (د) وطلب للتحويل إلى طرف ثالث.²

² رجاء ملاحظة أن في هذه الوثيقة، يشير "الطرف" (party) إلى أحد الطرفين الرئيسيين في العقد، بينما يشير "الطرف" (Party) إلى دولة أو منظمة من منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي قامت بالتصديق على اتفاقية التنوع البيولوجي أو على البروتوكول، أو قبولهما أو الموافقة عليهما أو الانضمام إليهما، حسب السياق.

10 - وكجزء من التقديم من الاتحاد الأوروبي، أشارت المؤسسة الألمانية للبحوث (DFG) إلى "مبادئها التوجيهية بشأن تمويل المقترحات المتعلقة بالمشروعات البحثية في مجال اتفاقية التنوع البيولوجي".

11 - وأشار التقديم من "الويبو" إلى قاعدة بيانات المنظمة لترتيبات الحصول وتقاسم المنافع المتعلقة بالتنوع البيولوجي كأداة لتقاسم المعلومات عن الشروط التعاقدية للملكية الفكرية.³ وأشارت إلى أن قاعدة البيانات تحتوي على 39 اتفاقا نموذجيا واتفاقا فعلياً.

12 - ولاحظ التقديم من حدائق النباتات الملكية كيو عددا من الأدوات التي أعدتها المنظمة، وهي: (أ) سياسة بشأن الحصول وتقاسم المنافع، بما في ذلك سياسة للتسويق؛⁴ (ب) ودليل للموظفين على الشبكة الداخلية بشأن تحديد أفضل ممارسات الحصول وتقاسم المنافع بالنسبة لجمع الموارد الجينية واستخدامها وتقديمها والتعامل مع المعارف التقليدية والمجتمعات الأصلية والمحلية؛ (ج) ونماذج دولية واتفاقات ثنائية تشمل اتفاقات الحصول وتقاسم المنافع (للشركاء الحكوميين) ومذكرات تفاهم (للمؤسسات الشريكة) من أجل عرض شروط المشروعات التعاونية طويلة الأجل؛ (د) وسياسات للباحثين الزائرين؛⁵ (هـ) وسياسة لبيانات الحمض النووي، وصوره ومعلومات عن حصده؛⁶ (و) ووثائق نموذجية بما في ذلك نموذج لتقديم المنحة (على أن يتم التوقيع عليه من المقدم عندما ترسل المادة الجينية إلى حدائق كيو) واتفاق بشأن توفير المواد لنقل المواد من حدائق كيو إلى أطراف ثالثة. وأشار أيضا إلى أن حدائق كيو تشارك في أنشطة لبناء نهج متجانس للحصول وتقاسم المنافع في حدائق النباتات ومجتمعات التصنيف، مثلا من خلال المبادئ التوجيهية والمبادئ العامة للسياسة العامة بشأن الحصول وتقاسم المنافع للمنظمة الدولية لحفظ حدائق النباتات والأعمال الجارية التي ينفذها كونسورتيوم مرافق التصنيف الأوروبية (CETAF).

13 - وأشار التقديم من Plantwise إلى "بيان سياستها بشأن النقل الدولي للعينات البيولوجية بغرض تحديدها".⁷

14 - وأشار التقديم من الرابطة الأوروبية للبذور إلى الاتفاق الموحد لنقل المواد المستخدم في إطار المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وأشاروا إلى أنه يستخدم على نطاق واسع في قطاع التربية بالنسبة لجميع أنشطة تربية النباتات.

15 - وأشار عدد من التقديمات إلى أنه يجري تطوير أدوات تتعلق بالمادتين 19 و20. وأشارت الصين إلى أنها تنظم إعداد مثل هذه الأدوات طبقا لوضعها الوطني، بينما ذكرت الهند أن سلطتها الوطنية للتنوع البيولوجي أعدت مسودات لمبادئ توجيهية للحصول وتقاسم المنافع ويتم عرضها حاليا للمشاورات العامة.

16 - وكانت وثيقة مدرجة في التقديم من الاتحاد الأوروبي من صناعة الأعشاب النباتية الألمانية مع مقترح لدليل أفضل ممارسات الصناعة لتنفيذ القاعدة المقترحة من الاتحاد الأوروبي بشأن بروتوكول ناغويا. ولاحظت المعلومات من المؤسسة الألمانية للبحوث (DFG) أن فريقها العامل المعني باتفاقية التنوع البيولوجي والحصول وتقاسم المنافع يقوم حاليا بإعداد وثيقة مع بنود نموذجية ويعمل أيضا على تحديث النسخة الحالية من مبادئها التوجيهية تمشيا مع

3 انظر: www.wipo.int/tk/en/databases/contracts/index.html

4 انظر www.kew.org/conservation/docs/ABSPolicy.pdf

5 انظر مثلا www.kew.org/collections/herb_conditions.html

6 انظر www.kew.org/science-conservation/help-habitats/share-data/

7 انظر www.plantwise.org/uploads/file/PW_Policy_ALL_28May2013.pdf

القواعد والقوانين الأوروبية والألمانية. وأشارت المعلومات من الرابطة الأوروبية للبذور إلى أن قطاع تربية النباتات الأوروبية بدأ في صياغة أفضل الممارسات في القطاع مع هدف طويل الأجل يتمثل في تحديد الممارسة التي يمكن أن تصبح معيارا في العالم أجمع. ولاحظوا أنهم يتوقعون الانتهاء من العمل بحلول منتصف العام 2014. وأشارت المعلومات المقدمة من رابطة الصناعات الألمانية في مجال التكنولوجيا البيولوجية إلى اتفاق حول بعض المبادئ الأولية الأساسية للحصول على الموارد الجينية.

17- واحتوى التقديم من الاتحاد الأوروبي أيضا على معلومات من البنية التحتية للبحوث في مجال الموارد الميكروبية (MIRRI). وبالإضافة إلى مدونة السلوك الدولية المتعلقة بتنظيم الاستعمال المستدام لمكانيات الحصول على الكائنات الحية الدقيقة" (MOSAICC) حسبما أشير إليها في الفقرة 8(ز) أعلاه، عرضت MIRRI أعمالا جارية أخرى. واشتمل ذلك على إنشاء MIRRI التي تركز حاليا على إعداد إطار قانوني تشغيلي للبنية التحتية الجديدة للبحوث بالنسبة للمجموعات الميكروبية، بما في ذلك سياسة عامة للحصول وتقاسم المنافع وحقوق الملكية الفكرية للموارد الجينية الميكروبية. وأشاروا أيضا إلى بدء استعراض مدونة السلوك الدولية المتعلقة بتنظيم الاستعمال المستدام ومكانيات الحصول على الكائنات الحية الدقيقة من أجل جعلها متسقة مع بروتوكول ناغويا. وعلاوة على ذلك، أعد الاتحاد العالمي لمجموعات التربية مبادرة تعرف باسم TRUST (نظام شفاف صديق للمستخدم للعلوم والتكنولوجيا)، يهدف إلى خلق نظام عالمي فعال من المصادر الموثوقة لعلم الميكروبيولوجيا. وعلى حسب تفسيرهم، سيستعمل النظام علامات إلكترونية تعرف باسم "محددات عالمية للهوية الفريدة" من أجل تنظيم نقل المواد الميكروبيولوجية، وتتبع تدفقات الموارد والمعلومات ذات الصلة.

18- ولاحظت اليابان أن وزارة الزراعة والغابات ومصايد الأسماك فيها أطلقت مشروعاً مدته خمس سنوات لتشجيع استخدام الموارد الوراثية للمحاصيل (2012-2016). وقد أوضحت أن المشروع يهدف إلى إعداد مذكرات تفاهم للعمل التعاوني بين البلدان والمنظمات الأجنبية والمنظمات اليابانية سيتم من خلالها إعداد ممارسات جيدة للاستخدام المتبادل للموارد الوراثية لمحاصيل محددة في قطاعي الزراعة والبستنة وذلك في شكل بنود تعاقدية نموذجية.

19- ولاحظت "ويبو" أن لجنتها الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفنون الشعبية قد عملت على إعداد مبادئ توجيهية بشأن جوانب الملكية الفكرية للشروط المتفق عليها بصورة متبادلة التي تتعلق بالحصول على الموارد الجينية والتقاسم المنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد التي تم الحصول عليها. وأشارت إلى أن عمل الويبو بشأن المبادئ التوجيهية كان الهدف منه إنتاج مرجع لاستعراض انتباه رعاة الموارد الجينية إلى المسائل العملية التي تنشأ عندما يختارون الدخول في اتفاقات بشأن الحصول وتقاسم المنافع. وتضمن التقديم مشروع استشارة بشأن "مشروع الويبو لمبادئ توجيهية للحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها".⁸

20- ولاحظت الدراسة التي أجراها معهد الدراسات العليا في جامعة الأمم المتحدة التكلفة الصادر عن الدورة العادية الرابعة عشرة لهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة والموجه إلى أمين الهيئة "لدعوة مجموعات أصحاب المصلحة إلى رفع تقارير عن مدونات السلوك الطوعية والخطوط التوجيهية وأفضل الممارسات و/أو المعايير التي تتعلق بالحصول على الموارد وتقاسم منافعها بالنسبة إلى جميع القطاعات الفرعية للمورد الوراثية للأغذية والزراعة،

⁸ يتاح مشروع المبادئ التوجيهية أيضا على العنوان التالي:

وتجميعها لتتظر فيها جماعات العمل الفنية الحكومية الدولية التابعة للهيئة ولتستعرضها في دورتها العادية الخامسة عشرة، مع الإقرار بأن التدابير الطوعية ينبغي أن لا تقوّض أحكاما ملزمة قانونا وضعت كجزء من التدابير التشريعية أو الإدارية أو السياسية المحلية" (الفقرة 40(9) من الوثيقة (CGRFA-14/13/Report)). وأصدرت الهيئة تكليفا أيضا بوضع عملية لإعداد مشروع عناصر لتيسير التنفيذ المحلي للحصول على الموارد الجينية وتقاسم منافعها بالنسبة لمختلف القطاعات الفرعية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وسيكون مشروع هذه العناصر أدوات طوعية لمساعدة الحكومات الوطنية، لا صكوكا دولية جديدة بشأن الحصول وتقاسم المنافع. وسيقدم مشروع العناصر إلى الدورة المقبلة للهيئة للنظر فيه (الفقرة 40(15) من الوثيقة (CGRFA-14/13/Report)).

21- وقدمت بعض التقديمات أيضا بعض المعلومات عن الخبرات في استخدام أدوات المادتين 19 و20. فقد ذكرت إثيوبيا أنها استخدمت بنودها التعاقدية النموذجية (انظر الأدوات المشار إليها في الفقرتين 8(أ) و(ب) أعلاه) في اتفاقات الحصول وتقاسم المنافع مع مختلف المستخدمين. ولاحظت اليابان أن معهدها الوطني للتكنولوجيا والتقييم يتعاون مع الحكومات أو المؤسسات الوطنية في بلدان آسيوية أخرى حول أنشطة مشتركة في مجال البحث والتطوير استنادا إلى مذكرات تفاهم واتفاقات مشروعات. وشرح التقديم أنه وفقا لهذه الأساليب، فإن الباحثين في الأوساط الأكاديمية والشركات الخاصة وغيرهم يمكنهم المشاركة في الأنشطة بمجرد التقدم بالطلب معاً، وذلك لأن المشاركة في البحوث منصوص عليها بوضوح مسبقا في مذكرات التفاهم واتفاقات المشروعات. وأشارت اليابان إلى أن هذه الترتيبات تعد مفيدة للغاية لكل من مقدمي الموارد الجينية ومستخدميها إذ إنها تقلل العبء على كلا الطرفين في التفاوض على نحو فردي.

22- ولاحظت المؤسسة الألمانية للبحوث (DFG) أن مستخدمي مبادئها التوجيهية يرون أنها تقدم إرشادات أولية مهمة لعملية طلب الحصول على المادة البيولوجية والجينية وفقا لمتطلبات اتفاقية التنوع البيولوجي. وذكروا أن المبادئ التوجيهية أسهمت في إبراز أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي والحصول وتقاسم المنافع والالتزامات القانونية المصاحبة. وأشارت المؤسسة الألمانية أيضا إلى أنها تعمل على جمع معلومات أكبر عن استخدام مبادئها التوجيهية.

23- ولاحظت حدائق النباتات الملكية كيو أنه في عام 2013، كان لديها 63 اتفاقا ساريا تستند إلى نموذج الاتفاقات التابع لها للاستخدام مع الشركاء الحكوميين والمؤسسات الشريكة (انظر الفقرة 12 أعلاه).

24- وساعدت التقديمات، وبوجه خاص الدراسة التي أعدها معهد الدراسات العليا في جامعة الأمم المتحدة، على تحديد عدد من النقاط التي يتم معالجتها عامة في البنود التعاقدية النموذجية (المادة 19):

- (أ) تعريف الأطراف في الاتفاق؛
- (ب) مدة الاتفاق؛
- (ج) تعريف المصطلحات؛
- (د) نطاق الاتفاق؛
- (هـ) بيانات من حيث القصد التجاري أو غير التجاري والعملية التي ينبغي اتباعها عند تغيير هذا القصد من غير تجاري إلى قصد تجاري؛
- (و) تحديد للمادة الفعلية و/أو المعارف التقليدية التي يسري عليها الاتفاق وعملية التحليل المقصود؛

- (ز) حالة المواد غير المستخدمة؛
- (ح) متطلبات عند نقل المواد أو المعلومات البحثية إلى أطراف ثالثة؛
- (ط) بيان عن أي أدوات ذات صلة ينبغي الامتثال لها مع الشروط التي ينبغي تلبيتها؛
- (ي) دليل عن الموافقة المسبقة عن علم من الطرف الذي يقدم المادة؛
- (ك) إعلان مبادئ بأن المنافع سيتم تقاسمها؛
- (ل) بيانات عن حقوق الملكية الفكرية؛
- (م) بيانات عن المنافع الثابتة التي سيتم تقاسمها؛
- (ن) وصف للمنافع التغييرية التي سيتم تقاسمها؛
- (س) المعارف التقليدية؛
- (ع) أحكام للمستخدم من أجل الإبلاغ عن أنشطته إلى المقدم؛
- (ف) القانون الساري والولاية القضائية؛
- (ص) تسوية المنازعات؛
- (ق) الامتثال و انتهاء الاتفاق.
- 25- وتضمنت الدراسة التي أجراها معهد الدراسات العليا في جامعة الأمم المتحدة أيضا عرضا عاما للعناصر التي توجد عامة في مدونات السلوك، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات والمعايير (المادة 20):
- (أ) ملخصات عن أهداف ومبادئ الاتفاقية وبروتوكول ناغويا، وفي بعض الحالات، الصكوك الأخرى ذات الصلة؛
- (ب) معلومات أساسية عن تاريخ وإعداد اتفاقات الحصول وتقاسم المنافع، والممارسة البحثية التي تتعلق بالحصول وتقاسم المنافع عبر القطاعات؛
- (ج) إرشادات حول السلوك المناسب، بما في ذلك المبادئ التوجيهية السلوكية والأخلاقية، مثل حالة الحصول على الموافقة المسبقة عن علم من المجتمعات الأصلية والمحلية وفي حالة التنسيق بين نقاط الاتصال الوطنية؛
- (د) إرشادات حول المبادئ والجوانب العملية ذات العلاقة بتحديد الموافقة المسبقة عن علم؛
- (هـ) إرشادات حول الاعتبارات ذات الصلة عند السعي إلى الحصول على المعارف التقليدية و/أو استخدامها ضمن عملية بحثية؛
- (و) إرشادات حول ضمان الاستخدام المستدام في عملية الجمع والاستخدام، بما يتسق مع الاتفاقية وبروتوكول ناغويا؛
- (ز) إرشادات حول دعم أحكام نقل التكنولوجيا في الاتفاقية وفي البروتوكول؛

(ح) تفسير متطلبات الدخول في اتفاقات تعاقدية رسمية بشأن تقاسم المنافع بشروط منفق عليها بصورة متبادلة، وملاحظة خيارات تقاسم المنافع، بما في ذلك المنافع النقدية والمنافع غير النقدية؛

(ط) تفسير متطلبات الامتثال للتدابير الوطنية للحصول وتقاسم المنافع، بما في ذلك أية متطلبات للحصول على الموافقة المسبقة عن علم أو على تصاريح إزالة المواد الموجودة في الموقع الطبيعي؛

(ي) إرشادات حول المسائل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والخيارات.

26- وكما يظهر من المعلومات الواردة أعلاه، هناك تنوع واسع النطاق في أنواع الأدوات التي يمكن أن تقع ضمن نطاق المادتين 19 و20 من البروتوكول. وتتضمن هذه الأدوات التي أعدتها الحكومات ومؤسسات القطاع العام، والمنظمات الحكومية الدولية أو من خلال عمليات حكومية دولية، فضلا عن الصناعة، والأوساط الأكاديمية ومنظمات أخرى. وتضمنت الدراسة التي أجراها معهد الدراسات العليا في جامعة الأمم المتحدة تحليلا لكل من البنود التعاقدية النموذجية ومدونات السلوك، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات والمعايير. وتضمنت بعض النقاط التي تمت إثارتها ما يلي:

(أ) تسري هذه الأدوات عبر مجموعة من القطاعات تشمل المستحضرات الصيدلانية، والتكنولوجيا الأحيائية، والزراعة، وعلم النبات، والتجارة في المنتجات الطبيعية عامة وفي البحوث غير التجارية، بما في ذلك علم التصنيف، والإيكولوجيا، والبيولوجيا لغرض الحفظ، ضمن مجالات بحثية أساسية أخرى؛

(ب) يمكن أن تكون الاتفاقات النموذجية:

(1) قامت بصياغتها مؤسسة من مؤسسات القطاع العام أو الخاص لا يتوقع أن تكون طرفا في الاتفاق، وتأخذ شكل نموذج واسع مصمم للموافقة عليه وتطبيقه عبر القطاعات أو في سياق محدد، وتطبق عبر الولايات القضائية؛

(2) قام بصياغتها طرف محتمل في الاتفاق، مثل معهد للبحوث أو المجموعات، ويحتمل أن تحدد شروط التعاون في إجراء البحوث بين المؤسسة المقدمة والمؤسسة المستخدمة؛

(3) مقصورة على البحوث غير التجارية أو التجارية، أو يمكن تطبيقها على كليهما؛

(4) تغطي الموارد في الموقع الطبيعي أو الموارد في الموقع غير الطبيعي أو في كليهما؛

(5) مصحوبة بمدونة سلوك، ومبادئ توجيهية، وأفضل الممارسات أو المعايير مما ينتج عنها تمييز محدود بين الأدوات التي يمكن أن تعتبر بنودا تعاقدية نموذجية بموجب المادة 19 من بروتوكول ناغويا، مقابل تلك البنود التي يمكن اعتبارها مدونات سلوك، أو مبادئ توجيهية، أو أفضل الممارسات أو المعايير وفقا للمادة 20 من البروتوكول؛

(6) اتفاقات فعلية، من مجموعة من المصادر وتطبق على مجموعة من السياقات، التي تصبح عقودا نموذجية بأثر رجعي من خلال حذف أسماء أحد طرفي الاتفاق أو كلا طرفيه؛

(ج) يمكن أن تعد الحكومات اتفاقات نموذجية، ومبادئ توجيهية أو وثائق تفسيرية تعمل كأدوات تنفيذ

عندما تساعد المستخدمين وغيرهم في القيام بأنشطتهم بما يتسق والتشريع الوطني للحصول وتقاسم المنافع، أو التدابير السياساتية أو الإدارية؛

(د) قد يكون الغرض من أدوات المادة 20 دعم الامتثال للتدابير التشريعية والسياساتية والإدارية وقد تكون مصممة أيضا لدعم اتفاقات الحصول وتقاسم المنافع بما يتسق مع الاتفاقية وبروتوكول ناغويا في حالات عدم إعداد تدابير وطنية للحصول وتقاسم المنافع ولكن عندما تريد الأطراف في أي اتفاق للحصول وتقاسم المنافع في الشعور بالثقة بأنها تحترم مبادئ دولية منصوص عليها؛

(هـ) يمكن أن تساند مدونات السلوك، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات والمعايير مختلف العناصر التي قد تكون جزءا من عملية التفاوض حول الحصول وتقاسم المنافع، مثل اتفاقات نقل المواد، وتصاريح التصدير، وتصاريح إجراء البحوث، أو اتفاقات التعاون في إجراء البحوث، والاتفاقات مع المجتمعات الأصلية والمحلية؛

(و) قد تتعلق أيضا مدونات السلوك، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات والمعايير بعملية التفاوض، ومحتوي الاتفاقات، أو كليهما؛

(ز) تبعا لأحكام أو متطلبات المادتين 19 و20، قد تصبح الأدوات ضرورية إذا أشير إلى الأدوات في اتفاق للحصول وتقاسم المنافع، كشرط لمنحة البحث أو تكون مطلبا للعضوية في منظمة ما؛

(ح) في حين أن بعض هذه العقود النموذجية تقدم بنودا اختيارية مختلفة تمثل الوسائل المختلفة للتعامل مع مسألة معينة، فإن الكثير منها لا يقدم ذلك، وينص على معظم البنود التعاقدية النموذجية ضمن سياق عقد كامل كان قد صمم للعمل به كجزء متكامل؛

(ط) معظم الاتفاقات النموذجية تستند بالرغم من ذلك إلى أساس أن هناك بعض الفسحة للتفاوض؛

(ي) قد يكون هناك مبرر لمراجعة البنود التعاقدية النموذجية الموجودة في ضوء البروتوكول في الحالات التي لم يتم إجراء هذه المراجعات بالفعل. ولكن تجدر ملاحظة أن عددا من العقود النموذجية قد تم إعدادها كوسيلة لتنفيذ التشريع الوطني أو القواعد الوطنية. وفي هذه الحالات، فإن أي مراجعة لأحد العقود النموذجية في ضوء البروتوكول قد يحتاج إلى اتباع الإصلاحات السياسية و/أو التشريعية التي تتخذ البروتوكول في تلك الولاية القضائية؛

(ك) كما تميل أدوات المادة 20 إلى أن تكون عريضة في التركيز وتقدم معلومات أساسية عامة عن مصدر الالتزامات الدولية في مجال الحصول وتقاسم المنافع، فإن مراجعة هذه الأدوات في ضوء البروتوكول من المرجح أن ينتج عنها إضافات مهمة، وخصوصا فيما يتعلق بالمسائل التي نص عليها البروتوكول على نحو كبير، وزيادة التعريف، على سبيل المثال أحكامه بخصوص المعارف التقليدية؛

(ل) تميل الفروقات بين العقود النموذجية أن تذهب إلى مسائل أبعد، مثل ما إذا كان من المتوقع أن تكون طبيعة البحوث تجارية أو غير تجارية وليس القطاع المحدد للتطبيق. ويميل القطاع الذي يجري البحوث، وبالتالي الممارسات البحثية المستخدمة في قطاع معين، يميل إلى أن يكون أكثر صلة بالمسائل، مثل نوع العينات الجينية أو كميتها المطلوبة، ومدة الاتفاق، ونطاق المنافع وكميتها التي ستتراكم لصالح المقدم، وما إذا كان يتم الحصول على المعارف التقليدية كجزء من عملية إجراء البحوث، بدلا من الهيكل الأساسي للعقد النموذجي. وبعبارة أخرى، تذهب هذه المسائل أبعد من الخصوصيات التي تم الاتفاق عليها بين الأطراف عند تنفيذ اتفاق فعلي، بدلا من الهيكل الأساسي لاتفاق نموذجي.

(م) بالنسبة لأدوات المادة 20، هناك أوجه تشابه مهمة كثيرة عبر مختلف الأدوات. ويميل الاختلاف الرئيسي إلى المسائل التي تم التأكيد عليها، ويؤدي ذلك إلى الاطلاع على احتياجات صاحب المصلحة الذي سيستخدم الأداة، والسياق والقطاع الذي ستطبق عليه؛

(ن) ويتصل عدد من الأدوات المتصلة بالمعارف التقليدية بأدوات المادة 20 وتتداخل معها. وبينما لا تركز هذه الأدوات في الغالب على الحصول وتقاسم المنافع فحسب، فإنها تكمل أدوات المادة 20 عن طريق تقديم إرشادات لمستخدمي الموارد الجينية ومقدميها حول مسائل محددة تتعلق بالحصول وتقاسم المنافع عندما يتعلق بالمعارف التقليدية، والابتكارات والممارسات لدى المجتمعات الأصلية والمحلية. فعلى سبيل المثال، قد تقدم هذه الأدوات إرشادات عما يشكل سلوكاً أخلاقياً في عملية الحصول على الموافقة، أو إجراء البحوث والتفاوض حول اتفاقات تقاسم المنافع مع المجتمعات الأصلية والمحلية. ويمكن أن تلعب البروتوكولات المجتمعية التي أعدتها المجتمعات الأصلية والمحلية لاستخدامها الخاص، دوراً في مساعدة المجتمعات على فهم وتأكيد حقوقها ومصالحها خلال المفاوضات حول الحصول وتقاسم المنافع، وعلى توصيل توقعاتها وعملياتها إلى من يسعى إلى طلب الحصول.

27- ولاحظ التقرير من الاجتماع غير الرسمي لتنفيذ المادتين 19 و20 أن مدونات السلوك، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات والمعايير يمكن أن تقدم فرصة عملية لترسيم الروابط بين الأهداف الثلاثة للاتفاقية، وذلك عن طريق مساعدة المستخدمين والمقدمين على إرساء ترتيبات الحصول وتقاسم المنافع بطريقة من شأنها أن تسهم أيضاً في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وبناء عليه، اقترح أن هذه الأدوات وسيط مهم بين الغايات العريضة للأطراف على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية والبروتوكول، وأن يتم تنفيذ هذه الغايات في الظروف الفعلية.

28- وتضمن التقرير من الاجتماع غير الرسمي أيضاً عدداً من النقاط ذات الصلة في موجزه للمناقشات التي دارت. وتشمل بعض النقاط التي تمت إثارتها ما يلي⁹:

(أ) يمكن أن تعمل البنود التعاقدية النموذجية، ومدونات السلوك، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات والمعايير على النهوض بالاتساق، واليقين القانوني، والشفافية، والتتبع ويمكن أن تخفض من تكاليف المعاملات؛

(ب) في حين أن الأدوات التي تمت معالجتها في المادتين 19 و20 تعتبر مهمة، فهي غير كافية في حد ذاتها. وهناك حاجة إلى قدرات أوسع ونظم أكبر للتنفيذ الفعال لبروتوكول ناغويا؛

(ج) يمكن أن تقدم أدوات المادتين 19 و20 مساعدة لبناء قدرات الجهات الفاعلة التي تؤدي دوراً في رصد وإنفاذ ترتيبات الحصول وتقاسم المنافع؛

(د) ينبغي أن تستخدم أدوات المادتين 19 و20 لمساعدة الأطراف على بناء الثقة وإقامة فهم متبادل وشامل لشروط الاتفاق؛

(هـ) يمكن أن تعطي الأطراف مزيد من الاهتمام لأفضل طريقة لتشجيع المجتمعات الأصلية والمحلية على إعداد البنود النموذجية في سياق تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية، على النحو المنصوص عليه في المادة 12 من البروتوكول؛

⁹ يرد الموجز الكامل للمناقشات في القسم حاء من الوثيقة UNEP/CBD/ICNP/3/INF/3.

(و) هناك مجموعة من الآراء حول مزايا ومساوئ المعايير والأدوات المتسقة بالمادتين 19 و20 مقابل أدوات متنوعة داخل القطاعات والبلدان وعبرها. فمن ناحية، يمكن لنهج أكثر اتساقاً أن يدعم اليقين، ويقلل تكاليف المعاملات ويساوي بين قدرات التفاوض بين الأطراف. ومن ناحية أخرى، فإن القطاعات المختلفة لديها متطلبات مختلفة وتعمل في سياقات مختلفة، وهناك حاجة إلى أن تعكس أدوات المادتين 19 و20 التنوع في النهج الوطنية والنظم التشريعية الوطنية؛

(ز) يمكن أن يؤدي انتشار العقود النموذجية إلى تحديات عملية مثلاً، في الحالات التي تحاول مؤسستان إبرام اتفاق، ويكون لكل منهما نموذجها الخاص؛

(ح) ما تزال هناك أسئلة عن كيفية معالجة أي عدم اتساق محتمل بين البنود التعاقدية النموذجية والتشريع الوطني؛

(ط) يمكن أن تلعب المبادئ التوجيهية والأدوات الأخرى دوراً مهماً في زيادة التوعية في القطاعات التي تتصل أنشطتها بالحصول وتقاسم المنافع، ولكن في الحالات التي توجد توعية قليلة حالياً بالترامات بروتوكول ناغويا.

29- ولاحظت نيجيريا أن مدونات السلوك، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات والمعايير يمكن أن تفيد البلدان النامية التي لديها مهارات محدودة وتوعية قليلة عن الحصول وتقاسم المنافع. واقترحت أن هذه الأنواع من المعايير الطوعية تعزز من سهولة استخدام التشريع المحلي. ورأت أيضاً أن المبادئ التوجيهية تحدد أفضل الممارسات التي ينبغي اعتمادها في مجال الحصول على الموارد الجينية واستخدامها، مما يحبط الاستيلاء عليها وينشئ الشفافية والإنصاف.

ثانياً - الآراء حول الفقرة 2 من كلا المادتين 19 و20

30- قدم ثلاثة أطراف آراء عن الكيفية التي ينبغي أن ينفذ بها مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول التوكيل للمنوط به في الفقرة 2 من كلا المادتين 19 و20.

31- وأشار طرف إلى أنه بالنسبة لأغراض الفقرة 2 من المادة 20، ينبغي أن تعد الأمانة مشروعاً بخصوص مدونات السلوك، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات و/أو المعايير وذلك لمناقشته في اجتماع مقبل لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول. وأوصى الطرف أيضاً بأن يقوم مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول باستعراض مدى استخدام مدونات السلوك، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات و/أو المعايير مرة واحدة كل أربع سنوات فحسب، نظراً لأن فاعلية هذه الأدوات يمكن تقييمها فقط بعض فترة معينة من الممارسة.

32- وأوب طرف آخر عن رأيه بأن الاجتماع الثالث للجنة الحكومية الدولية ينبغي أن يعد صياغة لمقترح إلى مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول حول الغرض من التقييم الدوري للبنود التعاقدية النموذجية وفقاً للفقرة 2 من المادة 19، وخصوصاً عند مقارنتها بالصياغة في الفقرة 2 من المادة 20. وفيما يتعلق باعتماد مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول لمدونات سلوك محددة، ومبادئ توجيهية، وأفضل الممارسات أو المعايير المحددة، أشار الطرف أن هذا سيتطلب مزيداً من النظر في ذلك في اجتماعات لاحقة لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول، نظراً لأن الأمر سيحتاج إلى أن يتبع الاعتماد تطور الخبرات في تنفيذ البروتوكول، فضلاً عن فهم عام غير رسمي قبل أي اعتماد رسمي ممكن.

33- واقتراح طرف آخر أن التقييم الدوري لاستخدام المعايير الطوعية بشأن الحصول وتقاسم المنافع ينبغي أن يشمل مبادئ بون التوجيهية.

34- ولاحظت إحدى المنظمات أن الخيارات لوجود معايير قطاعية وأفضل الممارسات تحظى بالقبول على المستوى الدولي سيكون حافزا قويا لتطويرها ومن شأن ذلك أن ييسر استخدامها بدرجة كبيرة.

35- وأثارت الدراسة التي أجراها معهد الدراسات العليا في جامعة الأمم المتحدة وكذلك تقرير الاجتماع غير الرسمي بعض النقاط التي قد تكون متصلة بالفقرة 2 من كلا المادتين 19 و20:

(أ) قد تكون هناك حاجة إلى تقاسم المعلومات عن الاستخدام الفعلي، والمستخدم والمقدم الفعليين والخبرات والدروس المستفادة من أدوات المادتين 19 و20؛

(ب) إن إعداد دراسات حالة محددة حسب القطاع بشأن دور أدوات كل من المادة 19 والمادة 20 في دعم الحصول وتقاسم المنافع - بما في ذلك مع إشارة إلى ما إذا حدث ذلك داخل كل قطاع من القطاعات التي تم بحثها، قد يكون اتباع نهج أكثر تنوعا أو نهج قياسي أكثر فائدة - سوف يساعد مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول في دوره بخصوص المادة 20؛

(ج) إن الدور المحتمل لهذه الأدوات في دعم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام (بما في ذلك تنفيذ المادة 9 من البروتوكول) سوف يستفيد من البحث الإضافي؛

(د) قد يكون من المفيد تقاسم المعلومات عن كيفية صياغة أنواع مختلفة من الأدوات وتقديمها لإرشادات حول مسألة التحول من الاستخدام غير التجاري إلى الاستخدام التجاري؛

(هـ) قد يكون مفيدا للطلب من واضعي صياغة الأدوات التي قاموا بمراجعتها أو الذين يعتمرون مراجعة أداة أن يقدموا معلومات عن طبيعة وأسباب المراجعات التي أجروها، بما في ذلك أغراض التقييم التي يعتمرون إجراؤه مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول؛

(و) إن الطلب المذكور في الفقرة 2 من المادة 20 لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول في أن ينظر في اعتماد مدونات سلوك محددة، ومبادئ توجيهية وأفضل الممارسات و/أو المعايير، يمكن تفعيله بعدد من الوسائل المختلفة، بما في ذلك أن أي أدوات محددة التي قد يتم اعتمادها تظل طوعية ولكنها تمثل التحقق من أن الأداة تتوافق مع البروتوكول.

ثالثا - استنتاجات ومساءل مطروحة للنظر فيها

36- يظهر من المعلومات المقدمة عن المادتين 19 و20 والتي تم تلخيصها في القسم الأول من هذه الوثيقة، أنه من الواضح أن هناك مجموعة واسعة من الأدوات التي تم إعدادها وأن هناك أنشطة كثيرة جارية تنفيذها الحكومات والمنظمات فيما يتعلق بالبنود التعاقدية النموذجية، ومدونات السلوك، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات والمعايير. وفي نفس الوقت، وبينما هناك أدوات كثيرة تم إعدادها تتصل بالمادتين 19 و20، فقد تم مراجعة عدد قليل منها أو تطويره فحسب بعد اعتماد بروتوكول ناغويا.

37- إن الآراء المقدمة بخصوص التكاليف الصادر إلى مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول في الفقرة 2 من كلا المادتين 19 و20 تتضمن عددا من الجوانب المختلفة. ويتمثل أحد هذه الجوانب في توقيت

وتواتر تدريب التقييم. ومن المقترح ألا يحدث تدريب التقييم بوتيرة أكثر من مرة كل أربع سنوات من أجل اكتساب الخبرة مع هذه الأدوات ومع تنفيذ البروتوكول. أما إذا كان التقييم الأول سيتم بعد أربع سنوات من دخول البروتوكول حيز النفاذ، فإن ذلك سيتلائم مع أول تقييم واستعراض للبروتوكول (المادة 31) ويمكن النظر في الكيفية التي يمكن أن يكمل هذين التدريبين بعضهما الآخر.

38- وهناك جانب آخر للفقرة 2 من كلا المادتين 19 و 20 وهو الغرض من تدريب التقييم. وكما ورد في الملخص أعلاه، فإن الأغراض الممكنة لتدريب التقييم يمكن أن تتقاسم معلومات عن الاستخدام الفعلي لأدوات المادتين 19 و 20، والدروس المستفادة والوسائل التي يمكن أن تعالج بها الأدوات وتدعم تنفيذ جوانب معينة من البروتوكول. ومن الأغراض الممكنة الأخرى يمكن إجراء تحليل لجوانب محددة من هذه الأدوات، مثل النظر في المزايا والمساوي مقابل النهج القياسية لأدوات المادتين 19 و 20 داخل القطاعات والبلدان وعبرها؛ والدور المحتمل لمثل هذه الأدوات في دعم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛ وكيفية صياغة أنواع مختلفة من الأدوات وتقديمها لإرشادات حول مسألة التحول من الاستخدام غير التجاري إلى الاستخدام التجاري؛ أو كيف تم مراجعة أدوات المادتين 19 و 20 في ضوء بروتوكول ناغويا.

39- وأثير أيضا السؤال المحدد في الفقرة 2 من المادة 20، أي الغرض من الاعتماد الممكن لمدونات سلوك محددة، ومبادئ توجيهية، وأفضل الممارسات و/أو المعايير. وبينما تمت ملاحظة أن اعتماد مثل هذه الأدوات على المستوى الدولي ستنشئ حوافز لتطويرها واستخدامها، أشير أيضا إلى أن اعتماد أدوات محددة سيتطلب خبرة أكبر مع تنفيذ البروتوكول ولذلك ينبغي تأجيلها إلى اجتماعات مقبلة لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول.

40- وبالتالي، مع عدد المقترحات المقدمة بخصوص الغرض الممكن من تدريب التقييم في الفقرة 2 من كلا المادتين 19 و 20، قد يكون من المفضل تأجيل النظر في الغرض المحدد لتدريب التقييم إلى حين البدء بالفعل في التدريب في ضوء الحاجة المعرب عنها لمزيد من الخبرة مع استخدام مثل هذه الأدوات وفي تنفيذ البروتوكول.

41- وفي ضوء ذلك، قد ترغب اللجنة الحكومية الدولية في النظر فيما يلي:

(أ) تشجيع واضعي صياغة البنود التعاقدية النموذجية، ومدونات السلوك، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات والمعايير إلى إتاحة هذه الأدوات من خلال غرفة تبادل معلومات الحصول وتقاسم المنافع؛

(ب) التشجيع على تحديث أدوات المادتين 19 و 20 التي تم إعدادها قبل بروتوكول ناغويا؛

(ج) التوصية بأن يجري مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا تقييما لاستخدام البنود التعاقدية النموذجية، ومدونات السلوك، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات والمعايير بعد أربع سنوات من دخول البروتوكول حيز النفاذ وبالتلازم مع أول تقييم واستعراض للبروتوكول.
